أزمة المتعطلين وكيف تعالج

بقلم الأستاذ س . م

أثار حضرة صاحب السعادة حافظ رمضان باشا وزير الشؤون الاجتماعية السابق فى عدد ماض من هذه المجلة ما سوف نواجه من مشكلات العمل وتطوراته . وسنحاول أن نعالج هنا مشكلة التعطل فى نواحيها المختلفة زراعية وصناعية وبين المتعلمين و بين الأميين .

فان الذين يحثون مشكلة التعطل يحصرون بحثهم فى تعطل العمال فى المدن أو فى تعطل المتعلمين . وقلما يذكرون التعطل بين الفلاحين فى الريف مع أن لدينا من الأعراض مايدل عليه . ذلك أن القاهرة والاسكندرية بل بعض المدن الكبرى فى الوجه البحرى تكتظ بكثير من عمال الريف فى الصعيد . وهم يتسكعون فى الشوارع يبيعون التوافه والنوافل مما يجعلهم فى حكم المتعطلين . وهجرة الريفيين إلى المدن شائعة بل هى مشكلة واضحة كثيرا ما ذكرها الكتاب ولكنهم لم يردوها إلى أسبابها الحقيقية وهى أن الأعمال الزراعية لا تكفى العمال .

والأسباب لذلك كثيرة وهى أن الأرض الزراعية محدودة المساحة والريع . بل فى كثير من الأحيان قد نقص الريع عما كان عليه قبل ثلاثين سنة لانحطاط التربة من وفرة المياه الراشحة . وهذه الزيادة فى السكان تضطر إلى الهجرة فى المدن حيث يأمل الريفيون الحصول على العيش .

ولكن الزيادة فى السكان وحدها ليست أهم الأسباب . بل كان يمكن أن يستوعب الريف هذه الزيادة لو أن الزراعة كانت قد تطورت نحو الصناعات الزراعية العصرية التى ما زلنا نجهل منها الشىء الكثير . وهناك سبب آخر خطير للتعطل فى الريف هو تفشى الآلات الزراعية البخارية والموطرية والكهربائية فى الانتاج الزراعى . ذلك أن "الدوائر" الكبيرة تقتنى هذه الآلات للحرث والرى والحصاد بل حتى للطحن . وبدلا من استعمال المحراث البلدى الذى لا يحرث أكثر من فدان فى اليوم صارت المحاريث التى تدار بالقوة تحرث عشرين أو ثلاثين فدانا فى اليوم . فانظر فى هذا الاختلال الخفى للاقتصاديات الزراعية وتأمل أثره فى التعطل فى الريف ! فان ثلاثين فدانا تحرثها آلة لا تحتاج إلا إلى عامل واحد أو عاملين على الأكثر . و كان المحراث البلدى يحتاج إلى ثلاثين عاملا . ثم هناك الماشية التى استغنى عنها . فانها كانت تحتاج الى من يتعهدها بالخدمة و إلى علف تنبته الأرض يحتاج إلى عمال أيضا . فقام مقام ذلك كله البترول والبترين والفحم ، وهى مما لا يربح الفلاح منها شيئا لمعاشه .

وهذه الآلات تعمل فى الحرث والرى والحصاد والطحن والنقل ، وكانت كل هذه الأعمال قبل ثلاثين سنة تجرى بالماشية التى تحتاج إلى عدد كبير من العمال الريفيين . ثم انظر إلى الأتومبيل الذى جعل الجمال والخيول فى ريفنا نادرة بل معدومة . فإنه أيضا قد أحدث تعطلا لأن الجمل والفرس يحتاجان إلى العلف وإلى من يتعهدهما بالعناية ويسير وراءهما فى السياقة . ولكن الأتومبيل ألغى كل ذلك . وهناك من خبراء الزراعة من كان ينعى على المزارعين المصريين تغييرهم للدورة الزراعية أى بدلا من زراعة الثلث قطنا صار هؤلاء المزارعون يزرعون القطن فى النصف أو أكثر من أرضهم . والذين يقولون هذا القول يعللون هذا التغيير بجشع المزارعين ورغبتهم فى الحصول على أثمان القطن . ولكنهم نسوا ما كان من أثر الأتومبيل فى النقل وأن زراعة البرسيم والقمح والفول قد أصبحت قليلة القيمة إذ ليست هناك ماشية تحتاج إلى العلف . فهذا التغيير الذى طرأ على الدورة الزراعية إنما يرجع إلى أثر الآلات الزراعية التى تدار بالقوة وإلى الأتومبيل . كما أن التعطل الناشىء فى الريف وهجرة الريفيين إلى المدن يرجعان أيضا إلى هذا السبب .

والأمم الزراعية تمتاز بالاستقرار على مستوى منخفض من الاقتصاد الأهلى . كما أن الأمم الصناعية تمتاز بالثراء العظيم ولكن مع تشنجات اقتصادية دورية . ولكن إذا نحن عمدنا إلى الوسط الزراعى وأفسدنا اقتصادياته فإننا يجب أن ننتظر فيه تزعزعا تختلف مظاهره من هجرة عماله إلى المدن إلى تفشى الجرائم إلى فتك الجوع . وهذا هو ما نعانى الآن فى ريفنا . لأن الآلات البخارية والموطورية والكهربائية قد أفسدت اقتصادياته ، لأن كثيرا من الفلاحين فى الدوائر الكبيرة يعيشون على حافة القحط ولا يعملون فى السنة كلها سوى أشهر قليلة . فإما أن نضع قيودا وحدودا لاستخدام الآلات الكبيرة كما فعلت هنغاريا وغيرها من الأقطار الزراعية وإما أن نسارع إلى تجفيف البحيرات فى شمال الدلتا واستصلاحها لكى يجد المتعطلون من الريفيين عملا جديدا فيها .

وتعطل الريفيين عندنا أخطر وأفدح وأكثر تفشيا من تعطل العمال فى المدن . ولكنه لا يجد الإعلان والانتباه اللذين يجدهما تعطل سكان المدن . والأسباب لهذه الحال لا تحتاج إلى شرح . والمصانع فى المدن تجد من الحماية الجمركية ما يجعلها دائمة العمل لأن الجمهور يستهلك ما تنتجه ، ولذلك فالتعطل قليل ، ومشكلات العمل فى مصر الصناعية ليست خاصة بشأن التعطل وإنما هى تتعلق بساعات العمل وأجوره .

ولكن هناك تعطلا آخر هو تعطل المتعلمين . فإن مدارسنا كانت مدة الرقابة البريطانية تعنى بتخريج الموظفين ولا تكاد تفكر فى تعليم شبابنا المبادئ أو المواد التى يحتاجون اليها للعمل الحر خارج الوظائف الحكومية . ونشأ من اتباع هذه الخطة أن تخرج عدد كبير جدا من

الشبان الحائرين الذين يحملون شهاداتهم الثقافية ولا يعرفون كيف يكسبون . ولا علاج لهذه الحال السيئة إلا بإصلاح النظم المدرسية وتغيير المواد التعليمية بحيث تعد الشبان للعمل الحر، أو بإنشاء مدارس خاصة للمهن الحرة .

والشعور العام أن المصانع والمتاجر الأجنبية لا تستخدم الشبان المصريين بل تؤثر عليهم أبناء الجاليات الأجنبية . وأنه يجب أن تسن قوانين ، كتلك التي في تركيا ، تحتم على المتجر أو المصنع استخدام عدد مئوى من المصريين . وليس شك في صدق هذا الشعور نحو هذه المصانع أو المتاجر . ولكن يجب ألا توجه اللوم إليها وحدها . فإن الشاب المصرى لم يعد الإعداد الكافي لتولي الأعمال الحرة . وإن كان هو الآن في هذه الطريق . ولكنا حين نسمع أن بنك مصر يستخدم وحده نحو ٦٥٠ موظفا مصريا لا نتمالك من الشعور بأنه لو كانت المتاجر والمصانع كلها مصرية لوجد شبابنا ميدانا واسعا لا يحده في الوقت الحاضر . وهذا يجب أن يشجعنا على التوسع الصناعي . كما أن إيجاد نظام تأميني بسيط القواعد قليل التكاليف يكفل لنا المستقبل القريب تخطي الأزمات الصغيرة المنتظرة . ويكون في المستقبل البعيد بذرة لمعالجة الأزمات الخطيرة للبطالة . على أن مثل هذا النظام لا يمكن أن ينشأ إلا على قاعدة الثقافة .

وفي السنوات الأخيرة قام التنظيم الحربي الجديد باستيعاب عدد كبير من الشبان الريفيين والمدنيين . فكان لهذا أثره في تخفيف أزمة التعطل . وسوف يكون نمو الجيش عاملا خطيرا من عوامل هذا التخفيف في جملة سنوات قادمة وخاصة عند ما تنشأ مصانع للذخائر والأسلحة . لأن هذه المصانع سوف تستوعب عددا كبيرا آخر من العمال .

ولكن إذا كنا لا نتوقع في الوقت الحاضر أن تفدح أزمة التعطل لأن نمو الجيش المصرى يستوعب عددا كبيرا من الشباب فاننا يجب أن نحسب نمو السكان كل حساب . فان الأرض المزروعة ، كما قلنا ، محدودة . فلا بد من أن نثمر وننشط في استصلاح الأرض في شمال الدلتا وشرقها وغربها من الأرض البور . كما لا بد أن ندرس موضوع الآلات الكبيرة التي تتفشى في الدوائر الكبيرة وتؤثر حتى في المزارع الصغيرة . وفي الوقت نفسه نخفف القيود والشروط التي تؤخر الرقي الصناعي في المدن . حتى تستوعب الصناعات الجديدة في المدينة ما يفيض من العمل العاطل في الريف .

س . م